

العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الأجل لمحددات السلوك الادخاري في الاقتصاد السوداني

د. طارق احمد الرشيد*

ملخص الدراسة :

استهدفت هذه الدراسة معرفة أهم محددات السلوك الادخاري في السودان حتى يمكن التركيز عليها في حال وضع اى سياسة لرفع معدلات الادخار المحلى ، وللوصول الى هذا الهدف تم اعتماد عدد من المتغيرات ممثلة في الدخل الحقيقى القابل للتصرف وكفاءة الاستثمار (وتم قياسه باجمالى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى) ومعدل التضخم ، ومعدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى ، ودرجة التعمق النقدي (تم قياسه بعرض النقود كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى) ، والادخار للفترة السابقة ، وتم استخدام نموذجى التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للوقوف على العلاقات فى الاجلين الطويل والقصير باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1982-2007). وقد دلت النتائج الاحصائية باستخدام اختبارات الجذر الواحدى الى أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات غيرمستقرة فى مستواها وهذا يدل الى امكانية الحصول على نتائج احصائية مضللة فى حالة استخدام بيانات غير مستقرة , وتوصلت الدراسة بأستخدام كل من نموذجى التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الى أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل فيما بين الادخار المحلى والدخل المتاح للتصرف ومعدل التضخم كما أن هناك علاقة قصيرة الاجل فيما بين الادخار المحلى والدخل المتاح للتصرف وبين معامل تصحيح الخطأ وجود سرعة تعديل عالية وكبيرة نحو التوازن بمعنى ان بعد اى تغير فى النموذج نتيجة للتغير فى محدداته ، وعليه فقد دلت هذه النتائج الى امكانية استخدام العرض النقدي كأداة للسياسة النقدية فى الاجل القصير اما فى الاجل الطويل فيمكن استخدام الدخل المتاح للتصرف كأداة من شأنها التأثير على الادخار المحلى وزيادة معدلاته .

Abstract:

The main objective of this study to investigates empirically the Major determinates which affect the domestic savings behavior in the Sudan in order to be taken in consideration when strategy applied, that will aim at increasing the rate of domestic saving, to achieve the aim of the study determinants included are Real Disposable income , efficiency of the investment(measured as a ratio of total investment to GDP), Inflation rate , Real GDP growth rate , Monetization (measured as the ratio of M2 to GDP),and the previous saving , the co- integration and error correction molds are applied in order to determine the relationship in both long and short runs by using the time series data covered the period (1982-2007) .

The statistical results show that by using Unit Root Tests the time series of the variables are non stationary stationary in levels, that means the

ordinary statistical methods could yield wholly misleading results. Co-integration and error correction models indicate the existence of a long run equilibrium between saving and disposable income and inflation As well as in the short run between saving and disposable income , and the error correction term has a high circulation to achieve an equilibrium through its determinates. This result suggests that the quantity of money can be used as policy instrument in the short run to affect the saving in Sudan but disposable income used in the long run.

كلمات مفتاحية

()

المحور الاول الاطار العام للدراسة

اولا المقدمة :

تعانى معظم الدول النامية بما يسمى بفجوة الموارد المحلية (Local resources gap) اى أن المدخرات المحلية اقل من أن تفي بتمويل معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدل نمو معين ويعتبر السودان كأحد الدول النامية التي تتميز بموارد طبيعية متنوعة ، ولكن حجم ونوعية استغلال هذه الموارد ما زال ضعيفا" ويرجع ذلك الى عدم توفر رأس المال اللازم لتمويل استثمار هذه الموارد ، خاصة وفي ظل التطور السريع لوظائف الدولة وواجباتها نحو الأفراد جعل الدولة تركز اهتمامها حول تنمية الفرد والمجتمع اقتصاديا ,ومن هذا المنظور تنبع أهمية الادخار كحتمية لا بد منها لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والادخار كظاهرة اقتصادية أصبحت تحظى بأهمية كبرى عند علماء الاقتصاد لمساهمتها في تحقيق أعلى مستوى رفاهية واستقرار للفرد والدولة ككل ,ومن ثم أصبح الإدخار عملية اقتصادية تمول المشاريع الاستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع ، لذا يجب العمل على زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد السودانى على التمويل من خلال استخدام اسلوب علمى وقياسى لتحديد اهم العوامل التي تؤثر على الادخار المحلى فى السودان وذلك من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك لتحديد التوازن طويل الاجل ونموذج

تصحيح الخطأ لتحديد التوازن قصير الاجل فيما بين متغيرات السلوك الادخارى للوقوف على اهم العوامل المؤثرة على الادخار في السودان للوصول الى معدل الادخار الامثل للاقتصاد .

ثانيا مشكلة البحث :

انطلاقاً من أن الإيدخار هو المصدر الأساسي للاستثمار إلا أن النظم الاقتصادية اختلفت حول العوامل المحددة لهذه العلاقة فالكلاسيكيون يرون أن المدخرات تتوجه نحو الاستثمارات عن طريق سعر الفائدة في حين انتقد كينز هذا الرأي واهتم بالدخل حيث يرى أن الإستثمار يتغير طردياً مع الدخل ،ويلاحظ انه على الرغم من اختلاف وجهات نظر علماء الإقتصاد حول العلاقات الاقتصادية التي تؤثر على الإيدخار إلا أنهم اتفقوا على أهمية في المساهمة في زيادة الدخل القومي ، لذا تبلورت مشكلة هذه الدراسة في الاجابة على الاسئلة الرئيسية التالية :

- ما هي اهم محددات السلوك الادخارى في الاقتصاد السودانى ؟
- هل هناك توازن في الاجل القصير والاجل الطويل لمحددات السلوك الادخارى ؟
- الى اى مدى يساهم الوعي الادخارى في التكوين الرأسمالى للدولة ؟

ثالثاً فروض الدراسة : ترتكز الدراسة على الفروض التالية :

- 1- في ظل التآكل المستمر لقيمة النقود فإن التضخم يؤثر سلباً على السلوك الادخارى في الاقتصاد السودانى.
- 2- في ظل عدم وجود الوعي الادخارى فإن المدخرات السابقة لا تؤثر على الادخار الحالى.
- 3- وجود علاقة طردية توازنية طويلة الاجل بين الدخل المتاح للتصرف والادخار المحلى .
- 4- اختلاف مرونة محددات السلوك الادخارى في الاجل القصير عنها في الاجل الطويل.
- 5- ان كفاءة وتطور المؤسسات المالية كان له الدور الايجابى في التأثير على السلوك الادخارى.

رابعا الهدف من البحث :-

تحتل الدراسات التطبيقية التي تهتم بدراسة الادخار المحلى ومحدداته مكانة هامة في الاقتصاد النقدي لذا قامت هذه الدراسة بتقدير دالة الادخار المحلى في السودان خلال الفترة (2011-1982) وذلك للوصول الى الاهداف التالية:

- 1- اتباع منهجية علمية حديثة لبناء نموذج قياسي لدالة الادخار المحلى في السودان ، وذلك باستخدام اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية واختبار جوهانسون (Johansen) للتكامل المشترك . ونموذج تصحيح الخطأ للتعرف على العوامل التي تفسر السلوك الادخارى من أجل تحديد محدداته ومدى استقراره .
- 2- التعرف على اهم ميول السلوك الادخارى في السودان في الاجلين القصير والطويل.
- 3- التعرف على تأثير الفجوة التضخمية في السلوك الادخارى.

خامسا اهمية الدراسة :

1- تكمن اهمية الدراسة من الناحية العلمية في المساهمة في التأصيل للوصول لنموذج قياسي يشتمل على اهم محددات الادخار وتحديد العلاقات فيما بينهم في الاجلين القصير والطويل من خلال استخدام حزمة برمجية حديثة في التحليل القياسي ، وهو تحليل التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ونموذج تصحيح الخطأ، والذي يعرف بأختبار وجود متغيرين أو أكثر في المدى الطويل أو العلاقة المتوازنة بين سلسلتين أو أكثر متكاملة من نفس الترتيب وذلك بعد التأكد من سلامة البيانات واستقرارها باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

2- ان تطبيق منهجية العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الاجل في النماذج القياسية يساهم في المساعدة في الوصول الى سياسات ووسائل تمكن من التأثير على هذه المحددات بصورة تؤدي الى الوصول الى معدلا امثل للادخار وتنبع اهمية هذا المعدل الى ان زيادة معدلات الادخار تؤدي الى تراجع الاستهلاك بداية الا ان الاستهلاك يعود فيرتفع مستقبلا نتيجة لزيادة الناتج والدخل المتحقق منه (تكلفة الاستهلاك المستقبلي المتزايد هي الاستهلاك الحالي المتناقص) لذا يجب اجراء التوازن بين هذا التناوب واختيار معدلا امثل للادخار.

سادسا" منهج الدراسة :

تستند منهجية الدراسة لمحددات السلوك الادخاري من خلال نموذج قياسي تم تقسيمه الى ثلاث مراحل وهي على النحو التالي :

- (1) استخدام النماذج التقليدية لدوال الادخار.
- (2) تطبيق اسلوب تصحيح الخطأ لتحليل السلوك الادخاري في الاجل القصير.
- (3) اختبار التكامل المشترك لتحليل سلوك الادخار في الاجل الطويل .

سابعا" فترة الدراسة :

يقتصر نطاق البحث على الفترة (2011-1982) وقد تم اختيار هذه الفترة لعدة اسباب منها :-

- 1- حدوث تطورات اقتصادية وتطبيق عدة سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى تشجيع الادخار في السودان.
- 2- شهدت هذه الفترة اهتماما" بعملية التنمية الاقتصادية وكيفية تمويلها من المدخرات المحلية.
- 3- حدوث توسع في الوعي الادخارية لجذب المدخرات المحلية خلال الفترة .

المحور الثاني التطور النظري لنظريات الادخار

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية . (1)

وايضا الادخار هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك او هو الجزء الناتج الذى لا يستهلك ، وانما يستخدم فى زيادة التراكم الرأسمالى .⁽²⁾

وهناك انواع عديدة من الادخار ويمكن تقسيمها من حيث طبيعة تكوينه الى ادخار اجبارى وادخار اختياري ، ويقصد بالادخار الاجبارى ذلك الجزء من الدخل يقتطع من دخول الافراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة الزامية ، اى دون ان يقبلوا عليه طواعية واختيارا .⁽³⁾

اما الادخار الاختياري المقصود به ذلك الذى يقبل عليه الافراد والمشروعات اختياريان ويتمثل فيه : مدخرات القطاع العائلى ، ومدخرات قطاع الاعمال .⁽⁴⁾

ويوجد نوعين من مدخرات قطاع الاعمال الاول مدخرات قطاع الاعمال الخاص والثاني مدخرات قطاع الاعمال العام ، وتتمثل مدخرات القطاع الاول فى الارباح غير الموزعة التى تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات الاخرى اما قطاع الاعمال العام تتمثل مدخراته فيما يؤول للحكومة من ارباح المشروعات المملوكة لها .

وقد اهتمت النظريات الاقتصادية للاستهلاك بالسلوك الادخارى للقطاع العائلى فقد اوضح كينز فى نظرية الدخل المطلق ان الادخار فى اى سنه فى المدى القصير يعتمد على مستوى الدخل فى ذات السنه وان العلاقة بينهما خطية وموجبة وتتوقف على الميل الحدى للادخار (وهو معدل تغير الادخار نتيجة تغير الدخل) ، وان الميل المتوسط للادخار (وهو نسبة الادخار الى الدخل) يتناسب طرديا مع الدخل فذوى الدخل المنخفضة يدخرون نسبة منخفضة من دخولهم اما ذوى الدخل المرتفعة فيدخرون نسبة عالية من دخولهم ، اما فى المدى الطويل فيصبح الميل الحدى للادخار مساويا للميل المتوسط للادخار وهو ثابت لا يتأثر بتغيرات الدخل فالجتماع فى المدى الطويل يدخر نسبة ثابتة من دخله سنويا . واهتم دوزنبرى فى نظريته بالدوافع السيكولوجية فى الاستهلاك والادخار ، وتنص هذه الفرضية على ان الاستهلاك (وكذلك الادخار) لا يعتمد فقط على الدخل الحالى وانما ايضا على مستويات الدخل الماضية وعادات الاستهلاك السابقة .

وبناء على فرضية الدخل النسبى فأن دالة الاستهلاك (الادخار) لاي اقتصاد فى الاجل القصير تميل الى الزيادة لأعلى مع الوقت حيث يعدل المستهلكون فى عاداتهم فى الاستهلاك بالانتقال الى مستويات اعلى كلما نما الدخل فى الاجل الطويل ، لكن فى الاجل القصير يتردد المستهلكون فى تخفيض (وتباطؤون فى رفع) مستويات استهلاكهم اذا انخفض الدخل (او ارتفع) مؤقتا .⁽⁵⁾

وافترضت نظريات الثروة وتشمل كل من نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم ان الاستهلاك دالة فى الثروة ، وفى نظرية دورة الحياة نجد ان الميل للادخار يتغير بحسب العمر فالشباب تكاد دخولهم لا تكفى استهلاكهم وقد يقترضون لمواجهة متطلبات حياتهم من زواج وبناء للمسكن والتأثيث ، وفى منتصف العمر يصل الادخار اعلى مستوياته نتيجة للزيادة فى الدخل والرغبة فى الاعداد لمرحلة التقاعد ، وفى

مرحلة التقاعد يبدأ الانفاق من المدخرات السابقة ، لذا من المتوقع وفق هذه النظرية ان يتأثر الادخار العائلي في كل دولة بالتغيرات التي تطرأ على التركيب العمري لسكانها .
 اما في نظرية الدخل الدائم فالدخل الدائم ينفق على الاستهلاك ، ويعتمد الادخار على الزيادات غير المتوقعة في الدخل الجارى بينما لا تؤثر التقلبات المتوقعة في الدخل على الادخار باعتبارها جزء من الدخل الدائم الذى يأخذ في الاعتبار عند تقديره كل التغيرات المتوقعة مستقبلا في الدخل.⁽⁶⁾

المحور الثالث محددات السلوك الادخارى في الاقتصاد السودانى

ويلاحظ من استعراض تعريفات الادخار والنظريات الخاصة به ان هناك عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية من شأنها التأثير على السلوك الادخارى في السودان منها ما يلى:

1- الدخل المتاح :-

يمثل الدخل المتاح اهمية كبيرة في حسابات الدخل القومى لانه يوضح مقدارالدخول المتبقية مع افراد المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام) للانفاق على السلع والخدمات النهائية (الانفاق الاستهلاكى) وعمل مدخرات في النشاط الاقتصادى⁸ ويرجع الاهتمام بالدخل القومى المتاح الى عاملين اساسين الاول هو ان التقلبات قصيرة الاجل في هذا الدخل تعكس التغيرات في النشاط الاقتصادى التى يعرف بالدورة الاقتصادية (Business Cycle) ففى فترات النشاط الاقتصادى المرتفع اى حالة الرواج الاقتصادى يكون مستوى الدخل القومى المتاح مرتفعا ويكون معدل البطالة منخفضا والعكس صحيح ، والعامل الثانى ان الاتجاه طويل الاجل للدخل القومى ذو اهمية كبيرة فاذا كان متزايدا بمعدل يفوق معدل النمو السكانى فهذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل القومى متزايدا وينتج عن ذلك ارتفاع مستوى المعيشة لافراد المجتمع في المتوسط والعكس صحيح.
 ويعتبر الدخل الشخصى المتاح من اهم العوامل الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بالادخار لان المقدرة الادخارية تتوقف على المستوى المتوسط للدخل ، لذا نجد ان الدول ذات الدخل المرتفع تكون قادرة على الادخار اكثر من الدول ذات الدخل المنخفض.
 ومن اهم العوامل المؤثرة على الدخل المتاح هى الضرائب وتؤثر في كل من اصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة.

والاثر النهائى للضرائب على الاستهلاك والادخار انما يتوقف على شكل الهيكل الضريبى ، اذ يمكن تحقيق توسيع عام في الاستهلاك والاستثمار معا عن طريق تكوين هيكل ضريبى يحقق فيه العبء الضريبى على الافراد الذين يزيد ميلهم الحدى للاستهلاك واخضاع الاموال المكتنزة العاطلة لضريبة خاصة تؤدى الى زيادة معدل دورات النقود في المجتمع.⁽⁷⁾

2- سعر الفائدة :

يمكن تعريف سعر الفائدة (The Rate of the Interest) بأنه العائد الذى يدفع لقاء استعمال النقود ، او بعبارة ادق لقاء استعمال الاموال القابلة للاقراض (Loadable Funds) ، ويقاس سعر الفائدة كنسبة مئوية من القرض لا كمقدار مطلق .⁽⁸⁾

افترض الاقتصاديون التقليديون ان زيادة سعر الفائدة تشجع الادخار وتعوق الاستهلاك ، ولكن قد يكون له تأثير عكسى ، فاذا كانت مدخرات الافراد من اجل الحصول على دخل ثابت فانه سوف يجد الفرد انه عند اسعار الفائدة الاعلى ان يدخر اقل من دخله الجارى ويحقق هدفه لانه فى ظل سعر الفائدة الاعلى سوف يدخر قدرا اقل من دخله الجارى ويحقق هدفه ، لانه فى ظل سعر الفائدة الاعلى سوف تكسب مدخراته عائدا اعلى وتنمو بمعدل اسرع وبالتالي يمكن ان يستمتع باستهلاك جزء كبير من دخله الجارى .

لذا ساور الشك كثير من الاقتصاديين حول تأثير سعر الفائدة الاسمى او الحقيقى على السلوك الاستهلاكى للقطاع فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ، وقد تم الاستنتاج من قبل بعض الاقتصاديين ان مرونة سعر الفائدة بالنسبة للادخار صغيرا او صغيرة جدا ، مما يعنى ان لسعر الفائدة تأثيرا قليلا على قرارات القطاع الخاص بشأن تخصيص الدخل بين الاستهلاك والادخار . ومن الملاحظ انه حتى الخمسينات لم تعطى النظريات لسعر الفائدة اى دور كعامل يؤثر على السلوك الادخارى (نظرية الدخل المطلق او الدخل النسبى) وبقي الوضع حتى الخمسينات عندما بدأت فرضيات ادخار القطاع الخاص فى الظهور واعطت لسعر الفائدة دورا اساسيا فى السلوك الادخارى وكانت هذه الفرضيات تضم نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم ، وبقدوم الثمانينات استعملت هاتين النظريتين فى دراسة تطبيقية ولم يتم الحصول على دليل قياسى فى الدول النامية يوضح تأثير سعر الفائدة على الادخار .

3- ارتفاع معدل النمو السكان :

يؤثر ارتفاع معدل نمو السكان تأثيرا فى كيفية توزيع الزيادة التى تحدث فى الناتج القومى خلال عملية التنمية فيما بين الادخار والاستهلاك ، حيث تزاو الزيادة السكانية المستمرة ضغطا شديدا لامتناس النسبة الكبرى من الزيادة التى حدثت فى الناتج لكى تخصص لاغراض الاستهلاك الجارى بما يضيق فى الوقت نفسه عن الارتفاع بمعدل الادخار الحدى ارتفاعا محسوسا وعلى النحو نجد ان ارتفاع معدل نمو السكان يجد من امكانات رفع معدل الادخار المتوسط.⁽⁹⁾

وخلاصة القول ، ان ارتفاع معدل النمو السكانى يعد من العوامل الهامة التى تدفع بالاستهلاك القومى نحو التزايد ومن ثم اضعاف معدل الادخار الحدى ، لذا يمكن النظر الى التكاليف التى يتحملها الاقتصاد القومى لاعالة كل اضافة سكانية بمثابة انتقاص مباشر من الطاقة الادخارية التى كان من الممكن ان توجه الى رفع المعدل الصافى للاستثمار .

معدل التضخم :-

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والتضخم - عند مرحلة معينة من تطوره - يؤدي بلا شك الى زيادة حجم الادخار الاجبارى عن طريق ما يحدثه من اعادة لتوزيع الدخل الحقيقى بين مختلف الفئات الاقتصادية فيحاجى البعض محاباة كبيرة ويجارب البعض الاخر حربا شديدة ، اما الذين يفيدهم التضخم فهم كل من تتزايد دخولهم بدرجة اكبر من الدرجة التى ترتفع بها الاسعار ونفقات المعيشة ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء اصحاب المشروعات الذين يحصلون على دخولهم فى شكل ارباح ، فيزيد دخلهم الحقيقى ، وبالتالي يزيد على الاقل من حجم الفائض القابل لديهم للادخار .⁽¹⁰⁾ واذا اردنا ان نبين اثر التضخم على الادخار القومى فلا بد ان نطرح النقص الذى يطراً على المدخرات الاختيارية من الزيادة التى تحدث فى الادخار الاجبارى ، وذلك فى ظل معدل التضخم السائد ، فاذا كانت الزيادة التى طرأت على حجم الادخار الاجبارى اكبر من النقص الذى حدث فى المدخرات الاختيارية - عند معدل معين للتضخم - فان النتيجة النهائية لاثر التضخم على معدل الادخار القومى تكون ايجابية ، والعكس بالعكس ، بمعنى انه اذا كان النقص الذى طراً على المدخرات الاختيارية اكبر من الزيادة التى طرأت على الادخار الاجبارى - عند معدل التضخم السائد - فان النتيجة النهائية لاثر التضخم على معدل الادخار القومى تكون سالبة.⁽¹¹⁾

ويقاس التضخم فى السودان بالتغير فى الرقم القياسى لنفقة المعيشة بين فترتين زمنييتين (فترة الاساس) و (فترة المقارنة) منسوبة للرقم القياسى فى (فترة الاساس).⁽¹²⁾

4- انخفاض كفاءة الاستثمارات :

ان انخفاض كفاءة الاستثمار بالبلاد النامية يعد من احد العوامل الهامة التى تعوق عملية معدل الادخار الحدى ، ذلك انه لما كانت الزيادة التى تحدث فى الادخار القومى تتوقف الى حد بعيد على الزيادة التى تحدث فى الدخل القومى ، ونظراً لأن الزيادة التى تحدث فى مستوى الدخل القومى تتوقف فى التحليل النهائى على مدى كفاءة تشغيل واستغلال الطاقات الانتاجية التى خلقها الاستثمار ، لذلك فأن تدهور تشغيل واستغلال هذه الطاقات وما يؤدي اليه ذلك من تخفيض فى معدل نمو الدخل ، يعد قيدياً رئيسياً يرد على امكانات رفع معدل الادخار الحدى .⁽¹³⁾

1 عوامل اخرى :

وتوجد العديد من العوامل الاخرى لها اثر كبير على معدلات الادخار وتختلف من دولة الى اخرى منها :

(أ) العوامل الاقتصادية :

وتتمثل فى مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية ووفرة وتنوع الوعية الادخارية والاتجاهات العامة للافراد لحيازة الثروات .

(ب) العوامل الاجتماعية :

توجد العديد من العوامل الاجتماعية لها أكبر الأثر على ادخار الافراد منها التركيب العمري للمجتمع حيث يقوم به عادة المجموعات العمرية من 35-60 سنة ، اما الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و اقل من 35 او تزيد عن 60 فلا تقوم بالادخار .

وتوجد علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الاسرة فحاجات الاسرة الكبيرة تفوق الصغيرة ، كما ان هناك اختلاف في معدلات الادخار بين سكان الريف والمدن حيث تزيد في الاولى عنها في الثانية ، ومن العوامل الشائعة خاصة في الريف نظام الاسرة الممتدة وهذا النظام كثيرا ما يشجع الادخار . وهناك اثر المحاكاة ، اى محاكاة الافراد في الدول النامية لسلوك الانماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة وهنا تمثل الاعلانات وسيلة هامة للاغراء مما يشجع الاستهلاك ويضعف الادخار ، وتساعد اجهزة الدولة هذا السلوك عن طريق تشجيعها بيعها سلع الاستهلاك المعمرة بالتقسيم .

(ج) العوامل الادارية والسياسية والدولية:

تمثل العوامل الادارية في جانب كمي ونوعي ، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توافر الاجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الانتاجية في المجالات المختلفة ، اضافة الى القيام بتأدية الخدمات العامة اما في الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الاجهزة الادارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذها .

وتشمل العوامل السياسية عدم الاستقرار المتمثل بالتغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان النامية المؤسسات التي تستند اليها وتضمن استمرارها ، مما يؤدي الى اضعاف القدرة على الاستمرارية بالصورة المطلوبة .

اما العوائق الدولية فتتمثل في اعتماد البلدان النامية على الدول المتقدمة من اجل تحقيق التنمية سواء تمثل ذلك براس المال او التكنولوجيا ، اضافة الى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات هذه الدول سواء في السوق المحلية او الدولية ، بالاضافة الى وجود اهم عامل وهو العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية .

2- المحور الرابع بناء وتقدير النموذج :

اولا : الشكل الرياضى للنموذج

من الاستعراض السابق لنظريات الادخار واهم العوامل التي من شأنها التأثير عليه تم التعبير عن السلوك الادخاري في السودان بأعتبره دالة في المتغيرات السابق ذكرها بالشكل القياسى التالى:

$$Savk_t = a_1 + a_2 DIS_t + a_3 invy_t + a_4 INF_t + a_5 do_t + a_6 MNT_t + a_7 Savk_{t-1} + U_t$$

حيث:

اجمالي الادخار المحلي $Savk_t$ (Gross Domestic Saving) :

الدخل الحقيقي المتاح للتصرف (Real disposable Income): DIS_t

اجمالي الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي (كفاءة الاستثمار) : $invy_t$

(Ratio of the total investment to the GDP)

معدل التضخم (Inflation Rate) : INF_t

معدل النمو في GDP (Real GDP Growth Rate) : $ydot_t$

درجة التعمق النقدي (Monetization) : MNT_t

(The Ratio of M2 to GDP)

اجمالي الادخار في الفترة السابقة (Savk $_{t-1}$ Previous Saving) :

تمثل حد الخطأ العشوائي للعوامل المؤثرة ولم تضمن في النموذج U_t :

ثانيا : الإشارات المسبقة للمعالم :

- يتوقع ان تكون اشارة معامل الدخل المتاح للتصرف (a_2) موجبة لطردية العلاقة بين الادخار والدخل المتاح للتصرف .

- نسبة مساهمة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي ويعبر عن كفاءة الاستثمار من المتوقع ان تكون اشارة المعامل (a_3) موجبة لطردية العلاقة بينه وبين الادخار المحلي ، وذلك حسب التحليل غير الساكن الذي يعتبر ان الزيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة في الادخار والذي تتوفر شروطه بوجود ظاهرة عدم الاستقرار المتمثلة في الميل الحدي للاستثمار اكبر من الميل الحدي للادخار .

- ويتوقع ان تكون اشارة المعامل (a_4) موجبة وذلك لأن الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من الممكن اعتباره ادخارا غير محلي او اجنبي (External Saving) خاصة في الاوقات التي تعتمد فيها الدولة على القروض والسلفيات الاجنبية ، لذا يمكن اعتباره مكملا للادخار المحلي ، عليه من المتوقع ان تكون العلاقة بينه وبين الادخار المحلي طردية .

- ويتوقع ان تكون اشارة المعامل (a_5) موجبة او سالبة ، وذلك لان معدل التضخم من المتوقع ان تكون علاقته سالبة او موجبة بالادخار المحلي حيث تعتمد على كون التضخم متوقعا او غير متوقع ، ففي حالة التضخم غير المتوقع يتوقع ان تكون العلاقة سالبة وذلك لان زيادة المعدلات التضخمية تؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة مما يؤثر عكسيا على الادخار الخاص ، وقد تكون علاقته بالادخار موجبة وقوية اذا كان تضخما متوقعا حيث يؤدي الى انخفاض في الثروات والاستهلاك مما يقود الى زيادة المدخرات .

- ويتوقع ان تكون اشارة المعامل (a_6) موجبة وذلك لان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والادخار المحلي من المتوقع ان تكون العلاقة بينهما طردية وذلك استنادا الى نظريات النمو .

- ويتوقع ان تكون اشارة معامل عمق النظام المالى وتطور المؤسسات المالية (a_7) موجبة ، ويتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي وهو يعكس العلاقة بين كمية النقود بالمعنى الواسع الى الناتج المحلى الاجمالي (كمية النقود بالمعنى الواسع / الناتج المحلى الاجمالي) لطردية العلاقة بين التطور فى النظام المالى وبين الادخار المحلى .
- ويتوقع ان تكون اشارة المعامل (a_8) موجبة لطردية العلاقة بين الادخار فى الفترة السابقة والادخار الحالى .

ثالثا : نتائج التقدير :- جدول رقم (1) نتائج التقدير الاحصائي للنموذج

| Variables | Coefficient | Statistic | Prob. |
|--------------|-------------|-----------|--------|
| C | 14.75 | 5.06 | 0.0015 |
| Log(dis) | -0.34 | -1.527 | 0.1706 |
| Log (MD/GDP) | -0.196 | -0.849 | 0.423 |
| Log(GR) | -0.142 | 0.654 | 0.534 |
| Log(TI/GDP) | 1.959 | 4.01 | 0.005 |
| Log (Inf) | 0.133 - | -1.44 | 0.331 |
| | -0.255 | -1.08 | 0.315 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التقدير الاحصائي

$$DW = 3.25 \quad Prob. = 0.000 \quad F = 157.45 \quad R^{-2} = 0.98 \quad R^2 = 0.99$$

يتضح من الجدول مايلى:

- ان جميع اشارات معالم النموذج تخالف النظرية والواقع الاقتصادى عدا اشارات كل من كفاءة الاستثمار والتضخم حيث جاءت موجبة كما هو متوقع وهذه دلالة على وجود علاقة طردية بين كفاءة الاستثمار والسلوك الادخارى .
- كما جاءت اشارة معامل التضخم اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم المدخرات لانخفاض القوة الشرائية للنقود .
- كما يتضح من خلال نتائج التقدير وفقا للمعايير الاحصائية ما يلى :-
- جميع معالم النموذج المقدر لم تثبت معنويتها ما عدا الثابت ومعامل كفاءة الاستثمار حيث نجد ان القيمة الاحتمالية جاءت اقل من (0.05) .
- كذلك ثبوت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F ومستوى الدلالة المعنوية اذ نجدها اقل من (0.05) .
- ولاختبار جودة توفيق المعادلة من خلال قيمة معامل التحديد R^2 نجد ان المتغيرات التفسيرية تساهم بنسبة 99% من التغيرات فى الادخار بينما 1% فقط من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى عوامل اخرى غير ممثلة فى الدالة موضع القياس .

كما يتضح ايضا من خلال الفحص القياسى ما يلى :

- الدالة موضع التقدير تعانى من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد وذلك من خلال مصفوفة الارتباطات حيث هناك ارتباط قوى بين متغير كفاءة الاستثمار والنتائج المحلى الاجمالى ، وبين كفاءة الاستثمار وعرض النقود .
- كما تعانى الدالة من مشكلة الارتباط الذاتى للبوابى حيث يتضح ان قيمة $D.W=3.25$ وهذه دلالة على وجود ارتباط ذاتى سالب .

وباعادة توصيف النموذج باستبعاد بعض المتغيرات وتعديل الشكل الرياضى للنموذج تم التوصل الى انسب النماذج القياسية لتفسير السلوك الادخارى وذلك وفقا للدالة التالية :-

$$\log SAV = F (\log Dis , \log inf , \log Md)$$

وباعادة تقدير النموذج تم التوصل الى نتائج التقدير الموضحة فى الجدول التالى :-

جدول رقم (2)

نتائج التقدير للنموذج فى صورته النهائية

| Variables | Coefficient | T.Statistic | Prob. |
|-----------|-------------|----------------|----------------------|
| C | -1.52 | -1.796 | 0.087 |
| Log(dis) | 0.61 | 3.39 | 0.0029 |
| Log(Inf) | -0.02 | -2.29 | 0.0032 |
| Log(Md) | 0.34 | 2.115 | 0.047 |
| R^2 | 0.97 | =0.96 F=209.08 | DW=2.08 Prob F=0.000 |

R^2

وباجراء الفحص الاقتصادى للمعالم المقدرة يتضح ان جميع اشارات معالم النموذج تطابق النظرية والواقع الاقتصادى وذلك على النحو التالى :-

- اشارة الثابت سالبة وهى تمثل الادخار السالب (Dis saving) .
- اشارة معامل الدخل اشارة موجبة ويمثل الميل الحدى للادخار .
- اشارة معامل التضخم اشارة سالبة وهذه الاشارة السالبة تؤكد على مدى تآكل المدخرات فى ظل ارتفاع الاسعار .
- اشارة معامل عرض النقود اشارة موجبة ويتطابق ذلك مع فروض النظرية الاقتصادية بين التعمق النقدى وحجم المدخرات .

وبتقييم النتائج وفقا للنعائير الاحصائية والقياسية يتضح ما يلى :

- ثبوت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت القيمة

Sig=0.000

- كذلك ثبوت معنوية جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة حيث جاءت القيمة الاحتمالية لجميع المعاملات اقل من (0.05) .
- يبين معامل التحديد R^2 ان 97% من التغيرات في السلوك الادخاري يعزى الى المتغيرات التفسيرية في الدالة الممثلة في كل من الدخل المتاح للتصرف ومعدل التضخم وعرض النقود بينما 3% فقط من هذه التغيرات ترجع الى عوامل غير مقيسة في الدالة وهذه دلالة على جودة توفيق الدالة .

وبتحليل مرونة الادخار يتضح لنا ما يلي:

- بلغت مرونة الدخل (0.6) وبالتالي فإن تغيراً قدره 10 % في الدخل المتاح لتصرف يؤدي الى تغيراً قدره 61 % في نفس الاتجاه مع ثبات العوامل الاخرى وتعتبر قيمة المرونة عالية نسبياً وهذا يدل على ان السلوك الادخاري يعتمد بشكل اساسى على الدخل المتاح للتصرف .
 - مرونة التضخم قدرت في الدالة بمقدار (-0.02) وعليه فإن تغيراً قدره 10 % في معدل التضخم يؤدي الى تغيراً قدره 2 % في حجم الادخار في الاتجاه المعاكس ، وهذه المرونة تؤكد على ضعف تأثير التضخم كعامل محدد للادخار .
 - مرونة التعمق النقدي قدرت في الدالة (0.34) وعليه فإن تغيراً قدره 10 % في عرض النقود يؤدي الى تغيراً قدره (3,4%) في حجم الادخار .
- (ملحوظة : المرونات في الدالة اللوغاريتمية هي نفسها المعالم المقدرة)
- وباجراء الفحص القياسى على النموذج يتضح من خلال اختبار مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج عدم وجود مشكلة ارتباط خطى بين المتغيرات ، كما تبين قيمة D.W عدم وجود مشكلة ارتباط الذاتى للبوآقى حيث بلغت قيمتها (2.01) .

وبناء على ما ثبت من نتائج من خلال الفحوصات الاقتصادية حيث جاءت جميع المعالم مطابقة لفروض النظرية واجتياز الفحوصات الاحصائية والقياسية يمكن الحكم على جودة النموذج والقول بأهمية دراسة كل الدخل المتاح للتصرف ومعدلات التضخم والتعمق النقدي على السلوك الادخاري في السودان .

رابعا : نموذج تصحيح الخطأ

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية اساسية وهي أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للادخار في اطار محدداته ، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل الا انه من النادر ان تتحقق ومن ثم فقد يأخذ الادخار قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية ويمثل

الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن ويتم تعديل او تصحيح هذا الخطأ او جزء منه على الاقل في المدى الطويل ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ ، ويوجد نوعين من العلاقات بين الادخار كمتغير تابع ومحدداته كمتغيرات تفسيرية وهي :-

(1) علاقة طويلة المدى ، اي علاقة توازنية على المدى البعيد بين الادخار كمتغير تابع ومحدداته وهي الدخل المتاح للتصرف ومعدل التضخم والتعمق النقدي كمتغيرات تفسيرية ، وتقاس العلاقة بمقياس مستوى متغيرات النموذج .

(2) علاقة قصيرة المدى وهي العلاقة الآنية او المباشرة التي تظهر بين الادخار ومحدداته في كل فترة زمنية وتقاس من خلال التغيرات بينها في كل فترة .

ولتحديد نموذج تصحيح الخطأ للنموذج موضع الدراسة يتطلب ما يلي :-
- التحقق من مدى استقرار السلسلة الزمنية .

- التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك.

{1} اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests) :

يهدف هذا الاختبار الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الادخار (Sav) والدخل المتاح للتصرف (Dis) ومعدلات التضخم (Inf) والعرض النقدي (Md) خلال فترة الدراسة .
وفيما يلي نتائج اختبار جذر الوحدة بأعتماد على اختبار ديكي-فولر المركب (ADF).

جدول رقم (3)

نتائج اختبار ديكي-فولر لجذر الوحدة

| Variables | ADF Test | Critical Value 5% |
|--------------|----------|-------------------|
| <i>Sav</i> * | -7.9 | -2.955 |
| <i>Inf</i> * | -4.17 | -2.949 |
| <i>Dis</i> * | -7.3 | -2.949 |
| <i>Md</i> ** | -3.56 | -2.955 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التقدير الاحصائي

استقرار المتغير عند الفرق الاول * استقرار المتغير عند الفرق الثاني **

يتضح من الجدول ان كل من الادخار (Sav) والتضخم (Inf) والدخل المتاح للتصرف (Dis) غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة عند الفرق الاول ما نستنتج انها متكاملة من الدرجة الاولى بينما عرض النقود مستقر في الفرق الثاني وبالتالي متكامل من الدرجة الثانية .

وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق .

{2} اختبار التكامل المشترك:

حينما تكون السلاسل الزمنية ساكنة ودرجة التكامل بينها واحدة يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ، ومن اجل تحديد ما اذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك ثم استخدام اختبار جوهانسون وذلك لامكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك .

جدول رقم (4)**نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك**

| H | Like Hood ratio | Critical Value 5% |
|------------|-----------------|-------------------|
| $R = 1$ | 110.77 | 47.2 |
| $R \geq 2$ | 30.71 | 29.68 |
| $R \geq 3$ | 6.05 | 15.41 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التقدير الاحصائي

ويتضح من الجدول عند اختبار الفرض العدمي ابتداءً من $(R=0)$ اي بعدم وجود تكامل مشترك نجد ان احصائية الاختبار (Likelihood ratio) معنوية عند مستوى معنوية (5%) لكل من $(r=1)$ و $(r=2)$ مما يعني وجود اتجاهين للتكامل المشترك بين الادخار ومعدل التضخم والدخل المتاح وعرض النقود مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج ، وبالتالي ينبغي ان تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتحديد الاثار قصيرة وطويلة المدى بين الادخار ومحدداته .

{3} تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة انها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق ومن ثم التحقق من انها جميعها متكاملة تكاملاً مشتركاً يتضح ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الادخار ومحدداته وعليه يحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يهدف لاختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج ، اضافة الى انه يتفادي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزئف ، ولتحديد نموذج تصحيح الخطأ اعتمدنا على منهج انجل-جرانجر والذي يقوم على تقدير النموذج قصير المدى بادخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة بجانب فروقات المتغيرات الاخرى غير الساكنة كما يلي :

$$\Delta InSav = B_0 + B_1 \Delta Indis + B_2 \Delta In inf + B_3 ECT_{t-1}$$

ويأخذ هذا النموذج التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الادخار ومحدداته.

وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية وادراج البواقي المقدرة مبطاً لفترة واحدة في نموذج المدى القصير

وتوصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (5)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمحددات الادخار

| Variables | B | احصائية (t) | P. Value |
|-------------------|-------|-------------|----------|
| Constant | 0.36 | 0.396 | 0.698 |
| Δ In (dis) | 0.078 | -4.20 | 0.25 |
| Δ In (inf) | -0.70 | -2.406 | 0.033 |
| In (Md) Δ | 3.059 | 3.28 | 0.006 |
| Δ ECMt-1 | -0.71 | -2.209 | 0.047 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التقدير الاحصائي

يتضح من الجدول من ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدرة ما عدا معامل الدخل حيث لم تثبت معنويته عند مستوى معنوية 5% وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية فقد تم استخدام عدة اختبارات منها اختبار (Jargue Bera) للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار (LM) لاختبار الارتباط التسلسلي واختبار (ARCH) لاختبار اختلاف التباين وجاءت نتائج الاختبارات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

نتائج اختبارات فحص البواقي للنموذج

| Statistics | Estimated Value | Probability |
|--------------------------|-----------------|-------------|
| Normality (Jargue Bera) | 0.946 | 0.622 |
| ARCH Test | 0.025 | 0.877 |
| LM Test | 0.199 | 0.82 |

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج التقدير الاحصائي

ويتضح من الجدول من ان النموذج المقدر قد تجاوز كافة احصائيات فحص البواقي وبالتالي تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال قيمة احصائية (Jargue-Bera) وخلوه من الارتباط التسلسلي من خلال قيمة احصائية LM وعدم وجود اختلاف التباين من خلال قيمة احصائية اختبار ARCH وفي ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ يلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECTt-1) عند مستوى معنوية 5% وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى وتشير قيمة معامل الخطأ (-0.71) الى ان الادخار يتعدى نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقى من الفترة (t-1) تعادل 71% وبعبارة اخرى ان الادخار يصحح من خلال اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 71% اي انه عندما ينحرف حجم الادخار خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن

قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 71% من هذا الانحراف او الاختلال في الفترة (t) . وبأستخدام نتائج تقدير نموذج الاجل الطويل ونموذج الاجل القصير نحصل على مرونة الادخار بالنسبة لمحدداته على المدى القصير والطويل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

مرونة الادخار قصيرة وطويلة الأجل المقدرة باستخدام طريقة المرحلتين لأجل-جراجر (Engel-Granger two step method)

| المرونة قصيرة الاجل | المرونة طويلة الاجل | المتغيرات |
|---------------------|---------------------|---------------|
| -0.07 | 0.61 | الدخل (dis) |
| -0.70 | -0.01 | التضخم (Inf) |
| 3.059 | 0.3 | التعمق النقدي |

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج التقدير الاحصائي

ويتضح من الجدول انه عند مقارنة مرونة الاجل القصير بالاجل الطويل بأن هناك اختلاف في قيم المرونة حيث نجد أن مرونة الادخار بالنسبة لمحدداته تختلف عنها في الاجل القصير عن الاجل الطويل وهذه النتيجة تفسر اختلاف السلوك الادخاري في المجتمع السوداني واعتماده على الدخل في الاجل الطويل ، وعلى عرض النقود بشكل كبير في الاجل القصير ، فالادخار غير مرن لمحدداته في المدى القصير والمدى الطويل الا في حالة عرض النقود فيظهر مرن بالنسبة للتعمق النقدي في الاجل القصير وهذا يرجع الى اهمية الزيادة الحقيقية (عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)، وبالنسبة للتضخم فانه سالب المرونة في الاجل القصير والطويل وهذا يقودنا الى اهمية محاربة التضخم لاثره السلبي على الادخار ، اما بالنسبة للدخل فإنه سالب المرونة في الاجل القصير وقد يعزى ذلك الى ان الزيادة في الدخل قد تكون اسمية وليست حقيقية (خداع النقود) بسبب اثر التضخم.

المحور الخامس النتائج والتوصيات :

(1) النتائج :

- 1- يؤثر التضخم في ظل التآكل المستمر لقيمة النقود سلبيا" على السلوك الادخاري في السودان وذلك يتفق مع فرضيات الدراسة .
- 2- تم التوصل الى عدم معنوية تأثير المدخرات السابقة على الادخار الحالي وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة في ضعف الوعي الادخاري في المجتمع السوداني.
- 3- كفاءة وتطور المؤسسات المالية لم يكن له اي دور في التأثير على السلوك الادخاري وهذا عكس ما ذهبت اليه فرضيات الدراسة .

4- يتضح من المرونة العالية لدرجة التعمق النقدي حقيقة هامة تجمع بين الادخار والنمو الاقتصادي مفادها ان الادخار المرتفع يقود الى نمو اعلى غير ان ذلك يتحقق على المدى القصير فقط فزيادة معدلات الادخار تزيد من النمو حتى يبلغ الاقتصاد وضعه الراسخ فيستقر عليه فاذا احتفظ الاقتصاد بذلك المعدل المرتفع للادخار يمكنه ان يحافظ على ما تحقق من رصيد مرتفع من راس المال ومستوى مرتفع من الناتج ولكنه لا يمكنه ان يحقق معدل مرتفع للنمو للابد.

4- تم التوصل الى وجود تكامل مشترك بين الادخار والدخل المتاح للتصرف ومعدلات التضخم مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما وعدم ابتعادهما عن بعضهما البعض فى الاجل الطويل وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة.

5- تم التوصل من خلال نموذج تصحيح الخطأ الى ان قيمة معامل الخطأ (-0.71) وهذه النسبة تعكس سرعة تعديل عالية وكبيرة نحو التوازن بمعنى ان حجم الادخار يستغرق ما يقارب (1.4) سنة واربعه اشهر (0.71/1) بأتجاه قيمته التوازنية بعد اى تغير فى النموذج نتيجة للتغير فى محدداته وهى الدخل المتاح ومعدلات التضخم والتعمق النقدي.

(2) التوصيات:

1 - يعمل التضخم على اضعاف الثقة لدى الافراد فى العملة الوطنية كحافز على الادخار حيث يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فى حالة انخفاض النقود، لذا يجب العمل على تنفيذ اجراءات فى السياستين المالية والنقدية، وبموجبها تحدد مصادر الايرادات واستخدامها والفائض فى الموازنة والعمل على التقليل من حجم السيولة المتاحة ورفع نسبة الضرائب على السلع الكمالية وغيرها من اجراءات التقشف، فيما تتولى المصارف المركزية وضع سياسة نقدية باعتماد مجموعة من الادوات الكمية والتنوعية يكون هدفها الاساسى هو التحكم بالكتلة النقدية .

2. التاكيد على اهمية رفع ونشر الوعى الادخارى وخاصة وأن مشكلة الادخار المحلى فى السودان كغيره من الدول النامية ليست مالية اقتصادية فقط وانما لها جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية.

3. رفع كفاءة الاستثمار من خلال الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية والقضاء على الطاقات العاطلة فى كل قطاعات الانتاج.

4. ازالة العجز الكلى فى الميزانية العامة وعدم اللجوء الى التمويل المصرفى الفنى الحدود التى يسمح بها البنك المركزى.

5. اصلاح القطاع المالى وتطوير المؤسسات المالية والاوعية الادخارية.

6. ترشيد الانفاق الحكومى ورفع كفاءة ادارة مؤسسات القطاع العام.

قائمة المراجع:

1. محمود يونس وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، الدار الجامعية - طبع- نشر- توزيع ، الاسكندرية ، 2001م ، ص (98) .
 2. فريد بشير طاهر ، التخطيط الاقتصادى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت الطبعة الاولى 1998م ، ص (167).
 3. محمود يونس وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، مرجع سبق ذكره ، ص (320) .
 4. فريد بشير الطاهر ، التخطيط الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص (205)
 5. مالكوم جيلز وآخرون ، اقتصاد التنمية ، المملكة العربية السعودية الرياض : دار المريخ للنشر ، 1995 ، ص (44).
 6. فريد بشير طاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص (167).
 7. عبد العزيز عبد الرحيم ، المالية العامة وتطبيقاتها فى السودان ، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم ، الطبعة الاولى ، يوليو 1997م ، ص (163) .
 8. عبد الوهاب الامين وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد الكلى والجزئى ، مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية ، المنامة مملكة البحرين ، الطبعة الاولى 2005م ، ص (273).
 9. رمزى ركى ، ازمة الديون الخارجية (رؤية من العالم الثالث) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، معهد التخطيط القومى ، 1978 ، ص (200) .
 10. مجدى عبد الفتاح ، علاج التضخم والركود الاقتصادى فى الاسلام ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002م ، ص (72) .
 11. مجدى عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص (73) .
 12. وزارة المالية والاقتصاد الوطنى-العرض الاقتصادى-1997م ص 49 .
- رمزى ركى ، ازمة الديون الخارجية (رؤية من العالم الثالث) ، مرجع سبق ذكره ، ص (215)